

## الإضراب العام

أعلنت النقابة العمالية تسجيل الإضراب العام ليوم 12 ديسمبر/كانون الأول لتغيير السياسة الاقتصادية والاجتماعية الضرورية للتحكم بالأزمة الحالية الخطيرة.

الأزمة لا ينبغي أن يتحملها العمال، المتقاعدين، العمال الغير ثابتين وأسرهم.

اقترحت النقابة العمالية "بعمل خطة مضادة للأزمة"، والتي تم تقديمها من خلال الندوة الوطنية لمجلس الكوادر و ممثلي العمال بتاريخ 5 نوفمبر/ تشرين الثاني الماضي في روما حيث شارك بها ما يقارب الـ 10.000 عامل وعاملة.

هذه "الخطة"، تعطي إجابة على المشاكل اليومية لبناء مشروع مستقبلي و تستجيب لمتطلبات العمال المهاجرين وبالأخص تطالب في:

- ✓ استرداد واستخدام الثكنات العسكرية الغير مستعملة لتصبح أماكن إقامة مؤقتة للعمال المهاجرين "بيت الطلبة"؛
- ✓ التدبير لمنح الشرعية للمهاجرين (إعطاء الإقامة)، لمكافحة العمالة الغير شرعية والغير معلنة والنظر للهجرة كمورد للتنمية؛
- ✓ إصلاح قانوني للحصول على الجنسية، مؤكداً من جديد - عدا عن إدارة ايجابية وأكثر فعالية في تدفق المهاجرين وجمع شمل الأسر - الحاجة إلى تحديد مسارات تحقيق الاستقرار والتكامل من خلال إصلاح حقيقي لمنح الجنسية ، وخاصة لأولئك الذين ولدوا في إيطاليا. وللتغلب على التمييز من خلال منح حق التصويت؛
- ✓ تجميد آثار قانون بوسي فيني في حالة خسارة العمل عند دخول الشركات بأزمة، بسبب التدابير التي تتخذها الحكومة، محتبنة وراء محاربة المهاجرين الغير شرعيين؛ في الواقع وبصورة عشوائية تؤثر على جميع المواطنين والعمال المهاجرين بين القانونيين ( تشديد المعايير لإصدار تصريح إقامة أوروبي و جمع شمل الأسر ) العاملین، الدافعين للضرائب ( 4 مليار دولار في عام 2007 ) الذين يعيشون ويعملون وفقاً لقوانيننا؛ العمال المهاجرين ( أكثر من 2.300.000 ) يعملون منذ سنوات في إيطاليا ( منتجين 9% من مجموع الإنتاج الإجمالي المحلي ) ، يرسلون أطفالهم للمدارس لبناء مستقبلهم في هذا البلد، ففقدانهم للعمل يؤدي لفقدان الإقامة وهذا عامل غير مقبول به، فيصبح العامل غير شرعي فيمكن ابتزازه من قبل أي شخص ويكون عرضة للطرد ؛
- تبرز النقابة العمالية تسجيل اليوم على طبيعتها المتعددة الأعراف أكثر من أي وقت مضى، مشددة على أن الدفاع عن القانون لا يعرف الحواجز العرقية وذلك لان الحقوق الغير متكافئة = أقل حقوق للجميع؛
- نحن العمال والعمال المهاجرين سنشارك بالإضراب بأعداد كبيرة، و سننزل إلى الاساحات مدركين حقيقة أن الدفاع عن حقوقنا كمهاجرين لا يمكن أن يتحقق إلا بالمطالبة و بالدفاع عن حقوق مشتركة للجميع؛

اللجنة الوطنية للمهاجرات / ين - تسجيل